دور الحوكمة المالية في تحقيق التنمية ((دراسة تحليلية)) للتجربة الماليزية كنموذج لدولة اسلامية متقدمة في مجال تطبيق الحوكمة المالية

أ.د.سهام حسين عبد الرحمن البصام
جامعة تكريت / كلية الادارة والاقتصاد

الباحث:-عدنان جاسم عبد
جامعة تكريت / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص :

يهدف البحث الحاضر الى تحديد ماهية الحوكمة المالية وألياتها ،وتحديد الامكانيات والضرورات الستراتيجية للحوكمة المالية في ماليزيا وتوضيفها في تعجيل التنمية الاقتصادية إذ برز الاهتمام بشدة بموضوع الحوكمة المالية بعد الازمة المالية الاسيوية في اواخر القرن الماضي وتكرر هذا الاهتمام بعد الازمة المالية العالمية في العام 2008 بعد فشل الاساليب التقليديه في منع مسببات تلك الانهيارات الماليه ،وخلص البحث الى حقيقة ان ماليزيا أفادت من تطبيق نظام الحوكمة في خروجها من ازمتين عالميتين متتاليتين وان تخرج بدروس تستفيد منها في تحسين مستوى اداء منظماتها وان تطور اجراءات وقائية لمنظومتها المالية والاقتصادية ،ويوصي البحث بضرورة الإستفادة من التجربة الماليزية في تطبيق آليات الحوكمة المالية لمعالجة التحديات التي تواجه التنمية في العراق .

The role of financial governance in achieving development

(Analytical study)

Malaysian experience as a model for an Islamic state in the application of advanced financial governance

Researcher: - Adnan Jassim Abd P.Dr. Siham .H.A. Al-Bassam

Tikrit University / Faculty of Administration and Economics

Abstract

The present research aims to determine what governance and financial mechanisms, and identify possibilities and necessities of strategic and financial governance in Malaysia and employed it to accelerate the economic development.

The subject of financial governance has arise and given more attention after the Asian financial crisis in the late last century and reiterates this concern after the global financial crisis in 2008 after the failure of traditional methods in preventing the causes of those financial meltdowns.

The research concludes set of conclusion, the most important one is the fact that Malaysia has benefited from the application of the system of governance in getting out of two global crises, and and took lessons from this experience in improving the performance of its organizations and the development of protective measures for its financial, and economic system.

Recommendations focus on the necessity of take advantage from the Malaysian experience in the application of financial governance mechanisms to address the challenges facing the development in Iraq.

المقدمة :

برز الاهتمام بشدة بموضوع الحوكمة بعد الازمة المالية الاسيوية في اواخر القرن الماضي وتكرر هذا الاهتمام بعد الازمة المالية العالمية في العام 2008 بعد فشل الاساليب التقليدية في منع مسببات تلك الانهيارات المالية وما رافقها من فضائح وتداعيات والتي كان لظهورها اثار مدوية ونتائج وخيمة ، الامر الذي دفع الجهات المعنية الى اجراء دراسات معمقه لتحديد الاسباب الرئيسة التي كانت وراء حدوث الازمات والانهيارات وقد أثبتت الدراسات ان هذه الازمات المالية والانهيارات ،طالت كافة المجتمعات الرأسمالية المتقدمة وحتى النامية،لاسباب متعددة كان في مقدمتها ظاهرة الفساد المالي والاداري ،وهي من الظواهر الخطيرة التي تواجه عملية التنمية الاقتصاديه في الدول عامة والدول النامية خاصة ومنها ماليزيا حالة الدراسه الامر الذي دفعها الى تبني الحوكمة المالية في جميع مؤسسات الدولة .

المحور الاول :

الاطارالمنهجي

مشكلة المبحث:-

تكمن مشكلة البحث في مواجهة اقتصاديات العديد من الدول بشكل عام وماليزيا حالة الدراسة خاصة ، لتحدي كبير يتمثل باستفحال ظاهرة الفساد المالي والاداري ،وما يساعد على ذلك هو عدم اكتمال بناء المؤسسات وقصور القوانين، مما يوفر بيئة مناسبة للفاسدين ،مستغلين ضعف الاجهزة الرقابية والقضائية في مواجهة هذا الخطر،الذي يعد من اهم الاخطار والتحديات التي تواجه الدول ومنها ماليزيا في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية ، مما يستوجب استخدام الحوكمة في القضاء على الفساد في ماليزيا وتصدي له باعتباره احد اهم التحديات التي تواجه التنمية في هذه الدول وكيف يمكن للدول الاسلامية النامية الاستفادة من هذه التجربة .

أهمية البحث:-

وتتأتى اهمية البحث من كون الحوكمة بما تمتلكه من آليات واجراءات تعد الاداة او السياسة الستراتيجية التي تسعى من خلالها الدول للقضاء على الفساد المالي والاداري ومن ثم تعجيل التنميه الاقتصادية وتقليل تداعيات الازمات ،وذلك من خلال دراسة تحليلية للتجربة الماليزية كنموذج لدولة اسلامية في مجال تطبيق الحوكمة.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق الاهداف الاتية :-

1 – العلاقة بين الحوكمة والتنمية الاقتصادية .

2 – تحديد الامكانات والضرورات الستراتيجية للحوكمة المالية وتوظيفها في تعجيل التمية الاقتصادية في التجربة الماليزية وامكانات الاستعاده عنها من قبل الدول الساعية .

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان لايعاب لحوكمة المالية التي اعتمدتها ماليزيا دوراً واضحآ في تحقيق التنميه الاقتصادية فيها)

منهجية البحث:

اعتمد البحث المنهجية الاستنباطية (الاستنتاجية) وكذلك المنهجية الاستقرائية والموائمة بينهما لا ختبار فرضية البحث والوصول إلى أهدافه

اسلوب البحث:

اعتمد البحث على الأُسلوب العلمي الوصفي التحليلي النظري في دراسة دور الحوكمة في تحقيق التنمية بالاشارة الى الماليزيا كدولة اسلامية متقدمة في مجال تطبيق الحوكمة

الكلمات المفتاحية :- الحوكمة المالية – الحوكمة الماليزية – الضرورات الاستراتيجة .

المحور الثاني :- الاطار النظري

أولا:- ماهية الحوكمة والتنمية:

1- مفهوم الحوكمة :

يعرف (kauf man) الحوكمة بانها (مجموعة من الابيات تستخدم من قبل العديد من المؤسسات الدولية كوسيلة لقياس الاداء والحكم على ممارسة السياسة في ادارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري تنموي)

(kauf man،2002 : 1)

2- مفهوم التنمية :

حيث تعرف التنمية بانها ((عملية مجتمعية واعية وموجهة لايجاد تحولات هيكلية تؤدي الى تكوين قاعدة ،واطلاق طاقة انتاجية ذاتية ،يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط انتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن اطار العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافاة والجهد وتعميق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الاساسية وموفرا ضمانات الامن الاجتماعي والقومي)). (الكوارمي ،1984 : 70)

ثانياً :- نشأة الحوكمة وتطورها :

تعد الحوكمة كمصطلح من المفاهيم والتطبيقات الحديثة التي برزت هكذا ، كمصطلح فرض نفسه وبقوة مع مطلع الالفية الثالثة وبالذات في العام 2000،بعد ان مر بمرحلة تطور خلال القرن التاسع عشر والعشرين ،وبذلك يجب التمييز بين مرحلتين تاريخيتين لبلورة مفهوم الحوكمة وتطبيقها وكما ياتي :-

المرحلة الاولى :- مرحلة الحوكمة في التاريخ الحديث

المرحلة الثانية:-مرحلة الحوكمة المعاصرة

المرحلة الاولى :-مرحلة الحوكمة في التاريخ الحديث

في التاريخ الحديث، ومنذ بدء الاهتمام بالإدارة وتنظيمها في مختلف الأصعدة والأنشطة،والميادين، بدأت الاهتمامات بالحوكمة، ويمكننا تتبع التطور التاريخي لظهور الحوكمة في التاريخ الحديث من خلال تقسيم هذه المرحلة على قسمين هما كالآتي:-

أ - الحوكمة في القرن التاسع عشر.

ب- الحوكمة في القرن العشرين.

أ - الحوكمة في القرن التاسع عشر.

ساهمت بعض القوانين الحكوميه في تعزيز حقوق مجالس الادارة للشركات ،وذلك من خلال اعطائها الحق في التحكم دون موافقة جماعية من المساهمين ،في مقابل الحصول على مزايا قانونية مثل حقوق التقييم،وذلك بجعل الحوكمة اكثر مثالية وكفاءة.وبما ان الشركات الامريكيه آنذاك في الولايات المتحدة ،قد ادرجت تحت ادارة شركات القانون ،وحيث ان الولايات المتحدة الامريكية تحول وبشكل متزايد اموالها الى شكل اوراق بنكيه قابلة للتداول ،في بيانات تللك الشركات والمؤسسات المصرفية او الخدمية المختلفة ، بما يضمن حقوق المساهمين واصحاب الانتاجات الفردية،التي كانت تشعر بالخوف من ضياع حقوقها المتمثلة بالذهب دون الورق، وعليه كانت هنالك دعوات متزايدة منها ومن المساهمين واصحاب السندات والاسهم ،على دفع الادارة في تللك الشركات بدعوات متكررة لاجراء اصلاحات على شكل حوكمة الشركات والادارة (شبلي ،2013)

ب- الحوكمة في القرن العشرين.

وسنتبع في هذه المرحلة التسلسل الزمني لظهور الحوكمة في القرن العشرين من خلال جدول

جدول (1) التطور التاريخي لمفهوم الحوكمة خلال القرن العشرين

ت	المدة الزمنية	المصدر	التسلسل الزمني لظهور الحوكمة
1	1231-1929	صالح، 2006: 110	في المرحلة التي أعقبت مباشرة أزمة الكساد العالمي 1929 فكر علماء الاقتصاد بعمق المطالبة بزيادة السيطرة على المنظمات وتوسيع قاعدة الأدوار المجتمعية وغيرها من ردود الأفعال الفكرية للركود الاقتصادي والأزمة المالية في هذه المدة.
2	العام 1932	صالح، 2006: 110	على الرغم من الاستعمال الحديث لهذا المصطلح إلا أن ظهوره يعود للعام 1932، فالأساس النظري والتاريخي للحوكمة يرجع أولاً لنظرية الوكالة (Theorie dagence, principal agent)، والتي يعود ظهورها أولاً لعالمي الاقتصاد الأمريكيين Berle and Means اللذين لاحظا أن هنالك فصل بين ملكية رأسمال الشركة وعملية الرقابة والإشراف داخل الشركات المسيرة وهذا الفصل له آثار على مستوى أداء الشركة.
3	العام 1937	شبلي، 2013: 49	في دراسة خاصة لمدرسة شيكاغو الاقتصادية في العام 1937، نادى رونالد كوس وغيرهم على وضع مفاهيم لتأسيس الشركات ونجاحها على شكل فرضية هي تأسيس الشركات وعملها ونجاحها، ومن هذا النموذج وضع فكرة التقييم والعرض لعمل الشركات، وكانت بداية الحوكمة.
4	العام1970	كورتيس	ومنذ أواخر العام 1970، والحوكمة كانت موضع نقاش كبير في الولايات المتحدة وحول العالم. وبذلت جهود واسعة النطاق لإصلاح الحوكمة، وراعت احتياجات ورغبات المساهمين في ممارسة حقوقهم في ملكية الشركات وزيادة قيمة أسهمها، وبالتالي، ثروتها. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، توسعت واجبات مديري الشركات بشكل كبير خارج نطاق المسؤولية القانونية التقليدية من واجب الولاء للمؤسسة ومساهميها.
5	العام 1976	التميمي، 2008: 83	ظهور ما يسمى بمعضلة الوكالة والتي تنشأ عندما يكون هناك فصل بين الملكية والإدارة.
6	العام 1977	التميمي، 2008: 66 المشهداني، 2009: 32	صياغة قانون مكافحة الفساد في الولايات المتحدة الأمريكية والذي تضمن قواعد خاصة لصياغة ومراجعة نظام الرقابة الداخلية التي كانت نواة لهذا المصطلح بعد أن تعرض عدد كبير من المنظمات لانهيارات مالية في مجال القروض والادخار.
7	العام 1985	التميمي، 2008: 66 المشهداني، 2009:32	تأسيس هيئة تريدوي tread way commission والتي تضطلع بمهمة تحديد أسباب سوء تمثيل الوقائع في التقارير المالية وتقديم توصيات على تقليل حدوث ذلك.

8	العام 1987	خليل وعشماوي 2008	تقرير اللجنة الوطنية عن أعداد التقارير المالية المزيفة.
9	العام 1989	صالح، 2006: 112	ظهور مصطلح الحوكمة Governance في منشورات وتقارير البنك الدولي كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في الدول الأفريقية.
10	العام 1990	شبلي، 2013: 50	تناولت الأكثر عمقاً مسألة واجبات مجالس الإدارة لأعمالها وواجباتها في الولايات المتحدة الامريكية، وخاصة بعد طرد الرئيس التنفيذي لشركة (آي- بي- أم) (I-B-M) وشركة كوداك بواسطة مجالس إدارتها التي أصبحت تعمل في مراقبة أعمالها.
11	العام 1991	المشهداني، 2009: 32. والروزنامجي، 2007: 15	قامت بورصة لندن للأوراق المالية بتشكيل لجنة التدقيق للشؤون المالية للمنظمات البريطانية التي تحددت مهمتها بوضع الممارسات التي تساعد المنظمات في تحديد وتطبيق الرقابة الداخلية من أجل منع حدوث الانحرافات والتلاعب وتجنب الخسائر فيها، وفي نفس المدة أنشئ Sir Adrian Cadbury نظام الحوكمة وهو نظام محكم يحدد مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمنظمة مع الأخذ بنظر الاعتبار حماية حقوق جميع المساهمين باختلاف حجم ملكيتهم وحماية حقوق أصحاب المصالح المختلفة مع المنظمة.

المصدر :- اعداد الباحثين بالاعتماد على الاوليات الوارده في الجدول

المرحلة الثانية:-الحوكمة المعاصرة:-

اما عن تطور الحوكمة في القرن الحادي والعشرين وتطور وانتشار تطبيقها فان الجدول(2) يوضح تلك التطورات.

جدول(2) التسلسل الزمني لظهور الحوكمة في القرن الحادي والعشرين.

ت	المدة الزمنية	المصدر	التسلسل الزمني لظهور الحوكمة
-1	العام2000	الخزاعي، 2008: 26	إصدار قوانين الحوكمة المؤسسية الألمانية في المانيا، وحزمة قوانين الحوكمة المؤسسية في اندونيسيا.
-2	العام 2001	الخزاعي، 2008: 30	تعديل وتقويم التقرير الصادر عن مجلس إدارة AFG-ASFFI وكانت أبرز محاوره (اجتماعات المساهمين، معلومات المساهمين، الاقتراع والمشاركة في الاجتماعات، استقلالية مجلس الإدارة ومهماته وأعضاءه، وفي الوقت ذاته صدر أول تقرير لتقييم الحوكمة في مصر والذي قام به البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيأة سوق المال وبورصة السوق المالية وشارك معهم عدد من المراكز البحثية ومنظمات المحاسبة والمهتمين من الاقتصاديين والقانونيين إذ أشار التقرير إلى أن مفهوم ومعايير الحوكمة ولوائحها التنفيذية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
-3	العام 2002	خليل وعشماوي،	إصدار توصيات الحوكمة المؤسسية في البرازيل،

		2008	ومجلد (1) في الحوكمة المؤسسية في استراليا، وتقرير أفضل الممارسات في المنظمات العامة في بولندا.
-4	العام 2003	المشهداني، 2009: 33	عقدت أول ندوة في فرع القصيم بجامعة الملك سعود والتي تمخض عنها تبني قواعد وإجراءات تنظيم العلاقة الأساسية ما بين ذوي العلاقة بالمنظمات بما يضمن تعزيز كفاءة الأداء والإفصاح والشفافية فضلاً عن المساءلة وتعظيم فائدة المستثمرين وعلى الاقتصاد ككل، كما أصدرت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي مجموعة من ارشادات وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات سواء كانت مالية أو غير مالية.
-5	العام 2006	المشهداني، 2009: 33 (BIS,2006: 30)	قامت لجنة بازل بتعديل البيان الصادر عنها في العام1999 بآخر بعنوان تعزيز الحوكمة في المنظمات المصرفية، كما قام مركز دبي المالي العالمي وبالتعاون مع (OECD) ومنظمات أخرى بتأسيس معهد حوكمة المنظمات بهدف تطوير أفضل الممارسات في الحوكمة وتعزيز الإصلاحات وإرساء معايير الإفصاح والشفافية في المنظمات ومساعدة دول المنطقة على تطوير وتطبيق استراتيجيات حوكمة مستدامة للمنظمات يمكن تطبيقها في جميع دول المنطقة.

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الأدبيات الواردة في الجدول.

ثالثا :- اهمية الحوكمة :

تنامت أهمية الحوكمة بشكل كبير لتحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير الحصانة القانونية وتعزيز الرفاهية الاجتماعية للشعوب،اذ برزت هذه الأهمية بعد الأزمة المالية الآسيوية في العام(1997- 1998)التي أظهرت أهمية الحوكمة وما تلاها من انهيارات لكبريات الشركات في العالم. (التميمي، 2008: 74) والتي أظهرت وبلورة الضرورات الاستراتيجية للحوكمة .

وتتجلى أهمية الحوكمة من خلال الآتي:-

1- الأهمية على الصعيد الاقتصادي:

سوف نحصر الأهمية الاقتصادية في خفض تكاليف المعاملات التي تكمن في تكاليف تنظيم وإدارة الأعمال، وهي تحدد طريقة النشاط الاقتصادي، ولها تأثير قوي في تخطيط اقتصاديات الأعمال ونشاط الاستثمار . (هولدين ،2005)

2- الأهمية على الصعيد القانوني:

أما على الصعيد القانوني فإن أهمية الحوكمة جاءت للتغلب على السلبيات المرافقة لتنفيذ التعاقدات التي من الممكن أن ترافق صيغ العقود المبرمة أو القوانين والأنظمة الأساسية المنظمة لجميع أنواع الشركات المطبقة لمبادئ الحوكمة الخاصة بالشركات.

(Marrison & Forester, 2008: 2-3)

3- الأهمية على الصعيد الاجتماعي:

أما على الصعيد الاجتماعي، فإن مفهوم الحوكمة في معناه الشامل والذي لايضم فقط الشركات الاقتصادية، يمتد ليشمل كل المؤسسات العاملة في المجتمع سواء كانت مملوكة للقطاع العام أو

الخاص والتي يرتبط نشاطها إما بإنتاج سلعة أو تقديم خدمة بالشكل الذي تؤثر فيه، في رفاهية الأفراد والمجتمع ككل. (Commissions, 2002).

وعليه فإن للحوكمة أهمية متعلقة بكل الجوانب الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والتي يمكن تمثيلها بشكل (1) :-

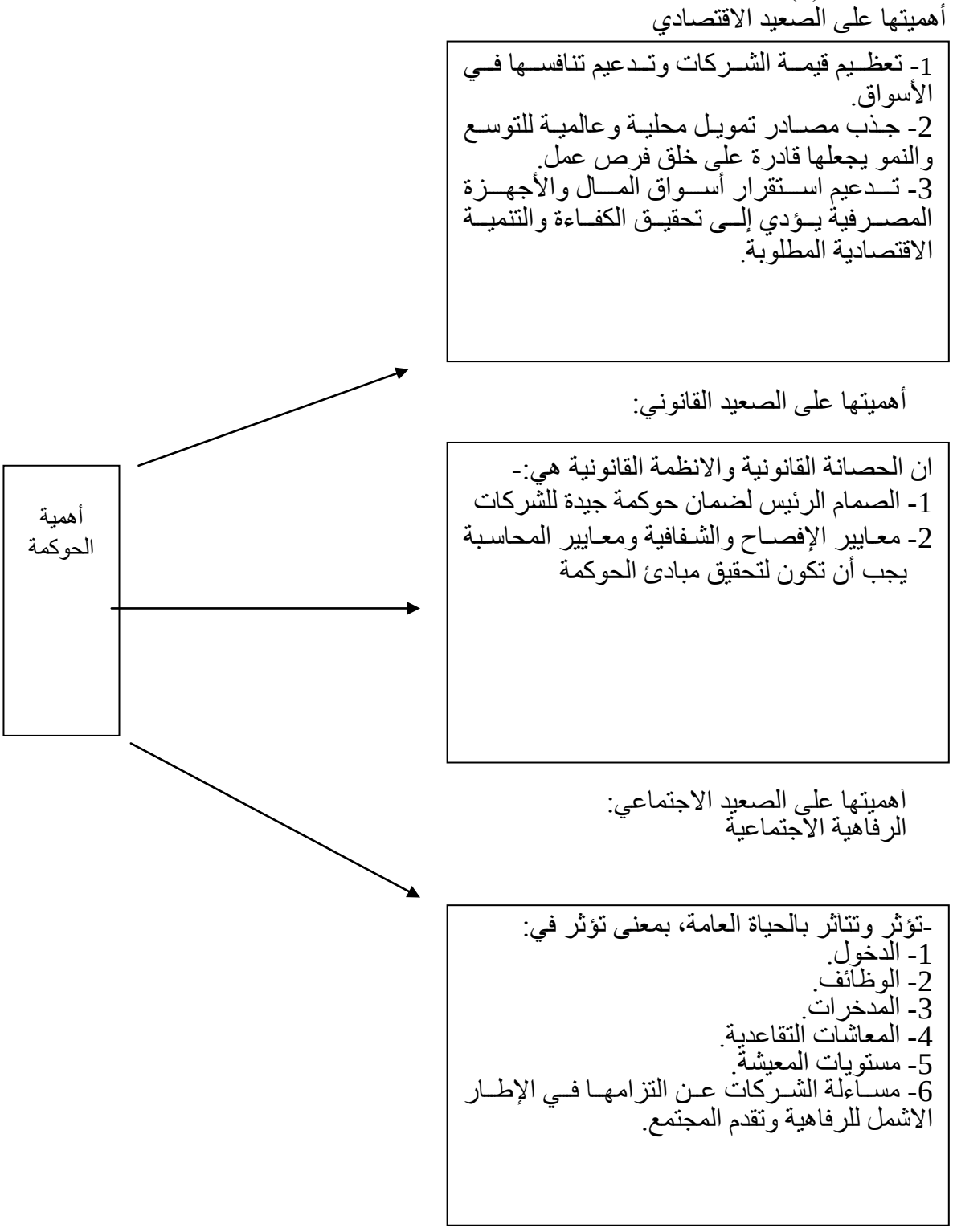

شكل (1) أهمية الحوكمة

المصدر:اعداد الباحث

رابعاً :- آليات الحوكمة :-

تعرف بأنهااليات حماية وضمان حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذوي المصلحة المرتبطين بأعمال الشركة عبر احكام الرقابة والسيطرة على أداء إدارة الشركة، ومراقبة الحسابات. (حمودة، 2011) .

وإن آليات الحوكمة يمكن تقسيمها على قسمين وكالآتي:-

أ- الآليات الداخلية للحوكمة:

تنصب آليات الحوكمة الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة، واتخاذ الإجراءات: ويمكن تصنيف آليات الحوكمة الداخلية لتحقيق أهداف الشركة إلى ما يأتي:-

أ-مجلس الادارة :-ولكي يتمكن مجلس الادارة في الشركات المملوكة للدولة من القيام بواجباتة في التوجيه والرقابة ،يلجا الى تاليف مجموعة من اللجان وهي :-

1- لجنة التدقيق .
2- لجنة المكأفأت.
3- لجنة التعينات.

ب – الاليات الخارجية للحوكمة :

تتمثل آليات الحوكمة الخارجية بالرقابات التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة ومن الأمثلة على هذه الآليات ما يأتي:-

1- منافسة سوق المنتجات .
2- الاندماجات والاكتسابات.
3- التدقيق الخارجي.
4- التشريع والقوانين.

المحور الثالث:- الاطار التحليلي للتجربة الماليزية في مجال تطبيق الحوكمة المالية.

تمهيد:-

تعد تجربة ماليزيا في الحوكمة من التجارب الثرية خاصة وأنها ذات بعد تجريبي منذ إنشاء المعهد الماليزي للحوكمة، وأوضح تقرير لجنة التمويل للحوكمة في ماليزيا معنى حوكمة الشركات على انها عبارة عن عمليات وهياكل تستخدم لتوجيه وإدارة شؤون الشركات لتحسين وزيادة ازدهار الأعمال ومسؤولية الشركات وتحقيق الأهداف النهائية على المدى الطويل لتعظيم القيمة لحملة الأسهم" (علي، 2009:733) وسيتم تناول هذه التجربة من خلال الجوانب الاتية :-

أولاً : نظرة عامة عن الاقتصاد الماليزي:

1- الأوضاع الاقتصادية قبل الإصلاح الاقتصادي في ماليزيا:

انصب اهتمام الحكومة الماليزية خلال مرحلة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين على تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق التنمية الريفية ومشاريع البنية الأساسية، وقد حققت في هذا المجال نجاحات كثيره. إذ لم تسمح الحكومة الماليزية بأن تؤثر التطورات والأحداث المعاكسة في البلدان الأخرى أن تنعكس عليها بالسلب في نهضتها الاقتصادية وأن توقف جهودها، فقد بنت اقتصاداً ومجتمعاً متطوراً.

فعندما اندلع الصراع العرقي في نهاية الستينيات وتحديداً في العام 1969 انتهجت الحكومة الماليزية خطة واسعة للتنمية طويلة الأجل خلال الأعوام (1971-1990) تضمنت إستراتيجية واسعة هدفها التكامل القومي عن طريق تعزيز النمو والسعي الجاد للقضاء على العجز والتخلف الاقتصادي والحد من الفوارق بين الأجناس والأقاليم.

وقد عرفت هذه الخطة بما يسمى (السياسة الاقتصادية الجديدة)، وهي السياسة التي تكونت من مجموعة متكاملة من السياسات التجارية المتحررة مما أدى إلى نمو سعر الصرف التنافسي ومزيج

متوازن من الانضباط المالي للسياسات النقدية المتحققة، وأسفرت هذه السياسة عن نتائج إيجابية في عقد السبعينيات، ونتيجة لما تعرضت له ماليزيا من ظروف الصراع العرقي الطائفي ، والظروف الدولية غير المؤاتية لاقتصادها في عقد الثمانينات الناتجة عن الركود الدولي وانخفاض سعر النفط الذي كان أحد العوامل التي بنت عليها طموحها.(اسماعيل ،1997: 397)

2- الإصلاحات الاقتصادية في ماليزيا:

لقد مرت الاصلاحات الاقتصادية في ماليزيا في المراحل الآتية:-

الأولى:- من الاستقلال إلى العام 1990 قبل تطبيق الحوكمة:

كان النظام الرأسمالي هو السائد في ماليزيا في المدة الممتدة منذ تاريخ حصولها على الاستقلال في العام 1957 إلى نهاية الستينات من القرن الماضي تقريباً، مروراً بقيام اتحاد ماليزيا في العام 1963 وحدوث المشاكل والاضطرابات العرقية في العام 1969 ثم ظهور قوانين السياسة الاقتصادية الجديدة في العام 1970، وانتهاء بإنشاء البنك الإسلامي الماليزي في العام 1983، وهي مرحلة يطلق عليها (مرحلة مفترق الطرق). (الحصري، 2009:67).

الثانية:- الخطة الإصلاحية 2020/1990 ودور الحوكمة في هذه الاصلاحات:-

أخذ الاقتصاد الماليزي في استعادة قوة الدفع منذ العام 1987، كما مكنت السياسات الاصلاحية من وضع الاقتصاد الماليزي في موقع يمكنه الاستفادة من التحولات في المنافسة الدولية، والشروع في خطة جديدة تقوم على مبادئ الحوكمة وتطبيقها والاهتمام بها وكذلك الاهتمام بمبادئ الدين الإسلامي في الخطة الجديدة (2020/1990) في عهد رئيس الوزراء مهاتير الذي وضع اسس تحقيق التجربة الماليزية إذ اعتمد منهجا للتقدم بالبلاد يقوم على الركائز الاساسية الاتية :-

أ-الوحدة الوطنية بين فئات الشعب .

ب- القيادة القوية في تطبيق الحوكمة الاسلامية لتسير البلاد كلها في الاتجاة نحو هدف واحد والعمل على وفق منظومة تتكاتف فيها جميع الفئات .

ج-انتهجت ماليزيا في تجربتها في الحوكمة والتنمية نهج التجربة اليابانية (الحصري،2009 :126)

ثانياً:-مبررات الحوكمة في ماليزيا :-

هنالك العديد من مبررات تطبيق الحوكمة في ماليزيا اهمها الاتي :

1- وجود العديد من صور حالات الفساد .
2- ترتيب ماليزيا حسب مؤشر مدركات الفساد في مراتب متدنية ،
3- ترتيب ماليزيا غير المرضي بحسب مؤشر دفع الرشوة العالمي ، ونتيجة لترتيب ماليزيا واحرازها مراكز غير مرضية لجات الحكومة الماليزية الى تطبيق آليات الحوكمة المالية في المؤسسات المالية الماليزية لمكافحة الفساد.
4- الاصلاحات الاقتصادية في ماليزيا خلال المدة(1970-1990).
5- حدوث الازمتين الماليتين الاسوية في العام 1997 والازمة المالية العالمية لعام 2008 ،كانت دافع او مبرر لماليزيا لتطبيق آليات الحوكمة المالية في مؤسسات الدولة .
6- تعجيل التنمية الشاملة ومواجهة تحدياتها.

ثالثاً:-الحوكمة المالية والنظام المالي الماليزي :-

يشكل النظام المالي والمصرفي الإسلامي العصب النابض في الاقتصاد الماليزي ولذلك فقد تم التركيز فيه في تناول مفردات هذه الفقرة. وفيما يأتي أهم الملامح التي تبرز أهمية هذا القطاع. وكالآتي:-

1- يعد المصرف الإسلامي أحد أهم المؤسسات المالية في المنظومة المصرفية في ماليزيا، تأسس على وفق ميثاق البنوك الإسلامية للعام 1983. ولقد اسهمت الحكومة الفدرالية من خلال مؤسساتها المالية المتعددة، وهيأة الحج بـ65% من رأس المال المدفوع مقدماً، بينما

أسهمت الولايات المحلية ببقية رأس المال. ولقد حقق البنك نجاحاً كبيراً حتى أن عدداً كبيراً من المتعاملين مع البنك هم من غير المسلمين. في سبيل المثال، تشير التقارير البنكية للعام 1995 إلى أن حوالي 40% من أصحاب حسابات الاستثمار العام في البنك الإسلامي هم من غير المسلمين. إن أهمية هذا النشاط على الرغم من محدوديته مقارنة بمشاريع أخرى هو أنه يُرعى ويدار أيضاً من قبل الحكومة الفيدرالية. (ابو غزالة، 2008)

2- إن النظام المالي الإسلامي الذي انبثق من ماليزيا أصبحت لديه قنوات دولية تنافس في منتجاتها وخدماتها النظام التقليدي، إن النظام المالي الإسلامي استطاع التأثير في النظام التقليدي في المعاملات الإسلامية وتفوق عليه من ناحية الصلاحية والسلامة في ظل الأزمة المالية.
3- إن النظام المالي الإسلامي ينافس نظيره التقليدي في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية، إذ استطاع التأثير في البنوك التقليدية للمعاملات الإسلامية. كما أن البنك المركزي الماليزي يسعى لتطوير النظام المالي الإسلامي منذ تسعينات القرن الماضي وذلك لكون هذا النظام جزء لا يتجزأ من النظام المالي الدولي، وهذا ما حدا به أن يتبوأ المركز الدولي للزعامة المالية والمركز التربوي في المالية الإسلامية.
4- أهمية العدالة الاجتماعية في توزيع العوائد الاقتصادية، مما أدى إلى انخفاض معدل الفقر في ماليزيا بشكل كبير من (47% للعام 1970) إلى (3.6% للعام 2007) وتسعى الحكومة لتخفيضه مع حلول العام 2010 إلى 2.6%، مع مواصلة الحكومة إلى مساندتها المالية لتعزيز محفزات اقتصادية لميزانية الدولة في ظل الأزمة المالية الحالية. (مخيمر، 2009).
5- يمتاز النظام الاقتصادي الماليزي ببعض التطبيقات والمؤسسات المالية كنظام التكافل كنهج إسلامي لشركات التأمين- وصندوق الزكاة، وكذلك صندوق الحج.
6- الحوكمة الشريعة:- تنفرد بها الإدارة المالية في النظام الإسلامي، التي تؤخذ بنظر الاعتبار من قبل أصحاب المصارف لتكون بمثابة مستوى آخر من حوكمة الشركات للمؤسسات المالية المصرفية. وتعتبر ماليزيا أكثر الدول تطوراً في مجال البنى التحتية ومعمارية الحوكمة الشرعية، على وفق مدخل نظمي شامل، مع انضباط عالٍ. (Parker و2009)

رابعاً:- :- تقييم التجربة الماليزية:-

من خلال استعراض تجربة الحوكمة المالية في ماليزيا وتطور كفاءة القوة العاملة وتقوية برامج الملكية الفكرية بواسطة تطبيق آليات الحوكمة المالية في المؤسسات الماليزية عن طريق تحويل أفكار المبدعين والابتكارات إلى إدارات لبناء التجربة التنموية الماليزية ، لذا سيتم تناول إيجابيات التجربة الماليزية من أجل الاستفادة منها، وكذلك الصعوبات التي رافقت هذه التجربة ليتسنى لنا تجنبها في تطبيق وتطويرآليات الحوكمة في العراق، وكالآتي:-

أ- الايجابيات :-

وفيما يأتي أهم ايجابيات التجربة الماليزية في دور الحوكمة المالية في تحقيق التنمية وعلى النحو الاتي:-

1- ساعدت خطة الإصلاح الاقتصادي (1970-2020) من خلال كونها باعتبارها آلية جديدة وفعالة في تعزيز التوسع والارتقاء بتطبيق الحوكمة في المؤسسات الماليزية، والتي يمكن بواسطتها الوصول إلى تحقيق التنمية والارتقاء بالقطاع الصناعي حتى العام 2020 في ظل نظام الدفع والتسوية في ماليزيا،
2- ساهمت في ماليزيا على خلق بيئة إنتاجية وزيادة فرص العمل واستمراريتها من الإمكانيات البشرية والمالية والمتمثلة في تطوير هذه التنمية من الحكومة ومساندتها

للمؤسسات الحكومية لها. وكل ذلك لم يتحقق إلا نتيجة لحوكمة الفساد والرشوة... وغيرها من معوقات عملية التنمية.

3- كان لتعزيز الجهود الوطنية أثره في زيادة دفاعاتها لمواجهة الفساد بكل أشكاله عندما ظهر في المؤسسات المالية الماليزية بحسب تقرير منظمة الشفافية العالمية لمؤشري مدركات الفساد ودفع الرشوة واللذين من خلالهما ظهرت ماليزيا في ترتيب متدني مما دفع بالحكومة الماليزية إلى تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات الماليزية وتقليل حدة الفساد فيها.

4- التوسع السريع في المجموعات المصرفية الماليزية داخل منطقة الاسيان عبر علاقة البنك المركزي الماليزي مع بنوك المنطقة عن طريق توطيد العلاقات الثنائية والتعاون مع البنوك المركزية في مختلف أنحاء منطقة الاسيان.

5- ساعدت مكانة ماليزيا كمركز عالمي للتمويل الإسلامي من خلال تقدم النظام المصرفي الإسلامي فيها بدعم من الراسمالية العالمية من خلال تحسين جودة الأصول والربحية المستدامة، وقد أسهمت الحوكمة الشرعية للاحتياطات معادلة الربح عن طريق البنوك الإسلامية نحو إدارة فعالة لمواجهة المخاطر التجارية وإعادة تسعير مخاطر الفجوة التي تنشأ من سعر الصرف الثابت.

ب-الصعوبات:-

أما أهم الصعوبات التي واجهت التجربة الماليزية في الحوكمة فهي كالآتي:-

1- زيادة محفظة الاستثمار:- دفعت زيادة محفظة الاستثمارات وهي الأكثر تقلباً في منطقة الاسيان، ومنها ماليزيا إلى رفع مستوى الترصد من تراكم المخاطر في النظام المالي وأسواق الأصول.

2- المخاطر الناجمة عن التطورات الخارجية: ظلت المخاطر الناجمة عن التطورات الخارجية أكبر من التطورات المالية والمصرفية في أوربا والتوترات الجغرافية والسياسية في الشرق الأوسط، والتي كان لها أثر على القطاع المالي في ماليزيا بسبب التعرض المنخفض للآثار غير المباشرة وهي في معظمها من المؤسسات المالية.

3- المخاطر التي تواجه التنمية الصناعية: وتنتج تلك المخاطر نتيجة لظروف عدم التأكد الكبير بسبب مواكبة التطور المتسارع للتكنولوجيا والمعرفة الحديثة، لذلك يجب أن تعتمد التنمية الصناعية على نظام معلوماتي فعال، وأن يكون هذا النظام بمثابة المصباح الذي يجنب هذه التنمية الكثير من العثرات ويوجهها على الطريق السليم الذي يوصلها إلى الهدف.

المحور الرابع:-الاستنتاجات والمقترحات:-

اولا:- الاستنتاجات:-

1- أفادة ماليزيا نتيجة نظام الحوكمة الذي تطبقه إلى خروجها من أزمتين عالميتين متتاليتين،ان تخرج بدروس تستفيد منها في تحسين مستوى أداء منظماتها، وأن تطور إجراءات وقائية لمنظومتها المالية والاقتصادية .

2- سعت ماليزيا من خلال جهودها الرامية الى تعزيز الحوكمة في نظامها المالي الى اثبات مصداقية وزيادة قوة النظام المالي الاسلامي واسقرارة .

3- فضلا عن الحوكمة المالية وحوكمة المصارف ، يطبق في ماليزيا النظام المصرفي الاسلامي (الحوكمة الشرعية) والتي تتمتع بعنصر ضبط عالي وفق الشريعة الاسلامية، وهو ما معمول بة في النظام المالي الماليزي .

4- إن وجود الحوكمة والمعرفة النظرية بأدبياتها وكذلك الإلمام بمعاييرها ومبادئها لاتكفي لكي تطلع الحوكمة بالدور المأمول منها، بل لابد أن يرافق ذلك كله تطبيق حازم لها وتدقيق مستنير مستبصر على أعمال معاييرها والاحتكام إلى مبادئها.

5- ان انشار الفساد يقوض من جهود التنمية ويضعف من معدلات الرفاهية .

ثانياً:- التوصيات :-

في ضوء الاستنتاجات السابقة تم التوصل الى بعض التوصيات .

1- اجراء المزيد من الدراسات والبحوث المقارنة بين التجارب المختلفة في مجال الحوكمة لسد العجز الحاصل في الانظمة الاقتصادية الدولية .
2- وضع برامج تدريبية لممارسة تطبيق اساليب مختلفة من الحوكمة.
3- ضرورة إفادة العراق من التجربة الماليزية في تطبيق آليات الحوكمة ومعاييرها بكافة اشكالها والتركيز على المعايير الشرعية لحل ازمة التنمية الاقتصادية في العراق ومواجهة تحدياتها في مقدمها تفشي الفساد المالي والاداري وتداعياته الخطيره .
4- الاستعانة بالجهات الماليزية المتخصصة في تحديد اسباب الازمات التي تواجهها الدول والاطلاع على كيفية تطبيق الحوكمة الاسلامية على وجة الخصوص للخروج من ازماتها
5- ضرورة اضافة التجربة الماليزية في هذا المجال الى مناهج الفصول الدراسية المتعلقة بالمالية والمصرفية وفي كافة الدول العربية خاصة.

المصادر:-

اولاً:- المصادر العربية:-

1- ابو غزالة ،محمد ،2008، ((السياسة الداخلية الماليزية عوامل التطور والنجاح)) مجلة علوم انسانية ،السنة الخامسة ،العدد36 .
2- اسماعيل ،محمد محمروس ،1997، اقتصاديات الصناعة والتصنيع في ماليزيا موسس شباب الجامعه ،مصر ،الاسكندرية ،الطبعة الاولى.
3- بول هولدين،2005،الاصلاح الحكومي لتخفيض تكاليف المعاملات تعزيز وتنمية القطاع الخاص،اوراق عمل ، معهد بحوث المؤسسات ،واشنطن.
4- التميمي ،عباس حميد يحيى ،2008،((اثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة ، دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية)).اطروحة دكتوراة غير منشورة في فلسفة المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد .
5- الحصري ،نبية فرج امين،2009 ،تجربة ماليزية في تطبيق الاقتصاد الماليزي تحليل وتقيم ،دار الفكر ،الطبعة الاولى.
6- حمودة ،محمود احمد، 2011،دور آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي،مدونة.
7- الخزاعي، أسعد غني جهاد، 2008. "إطار مقترح لحوكمة الشركات الحكومية الممولة ذاتياً وانعكاسها على مهنة التدقيق الخارجي في العراق: دراسة ميدانية في بعض الشركات الحكومية، التمويل الذاتي". بحث مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، المحاسبة القانونية، جامعة بغداد.
8- خليل ،عطا الله وارد ،والعشماوي ،محمد عبد الفتاح،2008 ،الحوكمة المؤسسية ،مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ،القاهرة.
9- الروزنامجي،سندس سعيد حسين ،2007،((اثر حوكمة الشركات في التدقيق الداخلي :دراسة تحليلية عن اثر التشريعات والانظمة والارشادات والتوجيهات في قياس العلاقة بين المساهمين والتدقيق الداخلي)).بحث مقدم لهيئة الامناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين لنيل شهادة المحاسبة القانونية ،الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب .
10- شبلي،صبري احمد،2013،دور الحوكمة في الاصلاح الاداري،دراسة مقارنة بين الدنمارك ولبنان انموذجاً،رسالة ماجستير،الاكاديمية العربية في الدنمارك،كلية القانون والسياسة.
11- صالح، احمد علي،2006 ،((بناء محافظ راس المال الفكري من الانماط المعرفية واختيار موائمتها للاليات الاستراتيجية للحاكمين في القطاع الصناعي العراقي المختلط)).

اطروحة دكتوراة فلسفة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ،قسم ادارة الاعمال ،جامعة بغداد.
12- علي عبد الوهاب نصر،2009،موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفقا لمعايير المراجعة العربية والدولية الامريكية ، الجزء الثالث ، دور آليات المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات ،الدار الجامعية ،القاهرة.
13- الكوارمي،علي خليفة،1984،نحو فهم افضل باعتبارها عملية حضارية ،ندوة التنمية العربية،الواقع الراهن والمستقبل،مركز دراسات الوحدة الوطنية،بيروت.
14- كورتيس،2007،اصلاح الحوكمة :الاتجاهات الرئسية في الولايات المتحدة ،الشركات قاعة المجلس، 1977- 1997 ،اطروحة دكتوارة جامعة كابيلا .
15- مخيمر، احمد، 2009، ((تفاعلات مالية ماليزية لصالح الاقتصاد الاسلامي)) محاظرة القاها رئيس الوزراء عبد الله بدوي بمناسبة مرور 50 عام على تاسيس البنك المركزي الماليزي.
16- المشهداني ،ايمان شيحان عباس ، 2009، ((اثر الحوكمة المؤسسية في تحسين الاداء المالي الاستراتيجي للمصارف : دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية الخاصة)) بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدرسات المحاسبية والمالية ،قسم المصارف ،جامعة بغداد.

المصادر الاجنبية

1- Bank for International, 2006, settlements- Basel committee on Banking supervision "Enhancing corporate Governance for Banking organization".
2- Kaufman, Daniel, 2002, (& others), Assessing Governance: Diagnostic tools and app;ied methods for capacity and action learning, world bank.

.
3- Marrison and Forester, 2008, corporate Governance: (www.iflr. Com)
4- Parker, M, 2009, "Islamic promote shariah compliance in Islamic banking" Arab News" Islamic Awaking. Com. (Internet)